الإدارة الاقتصادية، السوق، القطاعين العام والخاص والعملية التنموية في العراق

د. علي مرزا

حزيران/يونيو 2026

المحتويـــات

أولاً: مقدمة.	1
ثانياً: الدوافع والتوجهات والمؤسسية الموروثة من فترات السيطرة العثمانية والانتداب البريطاني.	2
ثالثاً: الدوافع والتوجهات التنموية والمؤسسية الوطنية بعد الاستقلال.	5
رابعاً: التوجه التنموي المرتقب للإدارة الاقتصادية.	6
خامساً: لمحات من التجربة الشرق آسيوية – الاتجاهات العامة.	7
سادساً: لمحات من التجربة الشرق آسيوية – القادة السياسيون وتحالفاتهم، البنى المؤسسية، السوق، تفاعل القطاعين العام والخاص.	9
(6–1) اليابان – عهد ميجي Meiji.	10
(6–2) كوريا الجنوبية – بارك تشونغ هي Park Chung Hee.	11
(6–3) سنغافورة – لي كوان يو Lee Kuan Yew.	11
(6–4) ماليزيا – مهاتير محمد Mahathir Mohamad.	12
(6–5) إندونيسيا – سوهارتو Suharto.	13
(6–6) فيتنام – إصلاحات "التجديد/دوي موي Đổi Mới.	13
(6–7) تايوان – الحزب القومي/الكومينتانغ.	14
(6–8) الصين – دينغ شياو بينغ Deng Xiaoping.	15
مصادر الورقة.	17

الإدارة الاقتصادية، السوق، القطاعين العام والخاص
والعملية التنموية في العراق

د. علي مرزا

أولاً: مقدمة

ورد في منهاج الإدارة الحكومية الحالية (المنهاج الوزاري)، في فترة التكليف، التي أعقبها منح ثقة مجلس النواب في 14 أيار/مايو 2026، فيما يخص العملية التنموية، هدف، مُرحب به، يتمثل في بناء اقتصاد وطني **متنوع** وقادر على التكيُّف مع المتغيرات ويقلل من آثار التعرض للصدمات الخارجية وتعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية وتمكين القطاع الخاص وبيئة الأعمال بوصفهما محركاً أساسياً للنمو والتشغيل، واعتماد مبدأ التنافسية ومنع الاحتكار. وكذلك بناء برنامج وطني شامل للإصلاح المؤسسي ومكافحة الفساد الإداري والمالي، وإصلاح الشركات العامة. إلى آخره من الاصلاحات. هذا إضافة لتنويع منافذ تصدير النفط الذي برز، فعلياً، "غيابها" أثناء "صدمة" أغلاق مضيق هرمز وبقاء العراق بدون بديل كاف لتصدير النفط خلاله، مرزا (2026). وفي الحقيقة فإن أي عملية تنموية، لا سيما من قبل إدارة حكومية جديدة، ينبغي أن تتخللها شعارات تبين توجهها خلال المرحلة القادمة.

إن أي توجه ينبغي ان يكون مؤسس على تقييم موضوعي يظهر منه ما ينبغي أن يتم تبنيه من مسار جديد و/أو تعديل مسار تَبَيَّن أنه لم يكن المسار الكافي. وهذا لا يتوفر إلا أذا كانت هناك دراسات وبحوث ظهر منها ذلك، ويشمل ذلك توصيف المسار القائم ثم صياغة المسار المُعدل. ومن صياغة المسار المُعدل تُستخلص شعارات العمل الحالي والمستقبلي، خلال الأمدين المتوسط والبعيد.

ومن الجدير الإشارة إلى أن دور الإدارة الاقتصادية (الحكومية) في المنهاج الوزاري بحاجة إلى توضيح وترصين تفصيلي أكبر في العملية التنموية. لذلك من المناسب تفصيل هذا الدور في المنهاج/المناهج القادمة، بما في ذلك وضع خطة/خطط اقتصادية جدية، لتحقيق تنمية مستدامة، يكون دور الإدارة الاقتصادية فيها قائداً فاعلاً، ولا يقتصر على فسح المجال لعمل السوق وتشجيع القطاع الخاص، الخ. كما أن من المناسب الإشارة

إلى أنه سادت خلال العقود الماضية، في العديد من مؤسسات التمويل والمراكز الأكاديمية ومراكز الرأي الدولية، سردية جدلية باتجاه قيادة السوق/القطاع الخاص لعملية التنمية. ولقد استُخلصت هذه السردية، اصلاً، من تجربة الدول الرأسمالية المتقدمة، وانطوت، بجوانب منها احياناً، على مبالغة في دور السوق/القطاع الخاص، حتى في تلك الدول. وسنشير لهذا الدور، عموماً، في فقرات هذه الورقة لنتوصل إلى أن العملية التنموية عملية معقدة تتطلب دوافع وتوجهات تنموية للمؤسسية السياسية كقائد للعملية التنموية وفي الإطار الذي ترسمه والذي يمكن من خلاله حشد جهود القطاعين العام والخاص، وآلية السوق، لتحقيق تنمية مستدامة. وسأستعين، في هذه الورقة، بنظريات النمو الاقتصادي الحديثة التي انطوت على هذه التوجهات، من ناحية، والتجربة الشرق آسيوية التي هي، من وجهة نظري، مناسبة ومفيدةً للدول النامية ومنها العراق، عموماً، من ناحية أخرى.

ثانياً: الدوافع والتوجهات والمؤسسية الموروثة من فترات السيطرة العثمانية والانتداب البريطاني

لحوالي أربعة قرون (1534–1917) كان العراق (أرض السواد) مقاطعة تابعة للإمبراطورية العثمانية. وخلال هذه الفترة كان يحكمه ولاة وظيفتهم الأساسية تحصيل الضرائب، لا سيما الزراعية، وحفظ الأمن، وفيما بعد فرض تطبيق التجنيد الإجباري للمشاركة في حروب الإمبراطورية. لذلك استمر العراق بلد يغلب عليه النشاط الزراعي والصناعات اليدوية الحرفية والتجارة، ويحكمه ولاة، يعينهم الباب العالي العثماني، للمناطق الثلاثة بغداد والبصرة والموصل وتوابعها في الحواضر مع سيطرة تضعف أو تقوى في الريف وفيافيه تجاه رؤساء العشائر والبدو الرُحَّل، وفيما بين الولاة.

ولكن على مدى حكم الولاة المماليك في العراق، وخاصة عهد سليمان الكبير في منتصف القرن الثامن عشر وحتى سقوط داوود باشا آخر ولاتهم في 1831، كان للعراق شيء من الاستقلالية بالرغم من تبعيته الرسمية للإمبراطورية العثمانية. ففي محاولته تحقيق استقلال أكبر عن الباب العالي، نجح داوود باشا في تقوية سلطته في ولاية بغداد، مع تأثير كبير في ولايتي الموصل والبصرة، وتحقيق شيء من الترويض القلق لشيوخ العشائر/القبائل والأغوات خارج حدود مراكز الولايات. كما أنه عمل على تكوين جيش أكثر حداثة وإقامة ورش صناعية لتجهيزه بالبنادق والألبسة. وبالرغم من القضاء على حكمه في 1831 وإعادة الحاق ولاة العراق لسلطة الباب العالي المباشرة فإن "الحدود العامة" للعراق وإجراءات استخدام القوة في تقوية سلطة الولاة في بغداد على باقي الولايات استمرت، بدرجات فعالية مختلفة. واكتسبت تقوية سيطرة بغداد على باقي الولايات، وما بينها،

دافعاً اقتصادياً تمثل في حاجة الدولة العثمانية للتمويل مما دفع إلى زيادة تحصيل الضرائب الزراعية. وتَطَلّب ذلك توسيع الرقعة الزراعية من خلال نظام الملكية (الطابو) وكذلك إتاحة الأراضي الأميرية للقبائل التي ابتدأ تطبيقها في عهد مدحت باشا القصير. وساعد ذلك على تسهيل توطين الكثير من القبائل البدوية وامتهانها الزراعة وتمكين رؤساء العشائر/القبائل (الذين خضعوا بنتيجتها لسيطرة أكبر لسلطة بغداد) وأشراف المدن وكبار الموظفين من السيطرة على مساحات واسعة من هذه الأراضي، لتصبح وظيفتهم الأساسية تحصيل حصة الوالي وحصصهم من عائد الإنتاج الزراعي. وبالنتيجة، فلقد تحولت الملكية المشاعة (القبلية) للأراضي إلى ملكيات واسعة لرؤساء العشائر/القبائل وأشراف المدن وكبار الموظفين. هذا إضافة لتأمين طريق التبادل مع الهند وفي ذات الوقت الاستفادة من فرص تصدير الفائض الزراعي المتزايد في العراق، خاصة بعد تطور وسائل الاتصال الحديثة، من ناحية، والسياسة التجارية العثمانية في تخفيض التعرفة الجمركية، من ناحية أخرى. مرزا (2018، الفصل الأول).

مما تقدم يمكن القول أن حوالي أربعة قرون من الحكم العثماني بالرغم من الفترة القصيرة للاستقلالية التي ابداها الولاة المماليك والإصلاحات المحدودة التي تبعتها، من قبل الولاة الذين اعقبوهم لاسيما في النصف الثاني من القرن التاسع عشر– أوائل القرن العشرين والتي قادت إلى إصلاحات إدارية وتعليمية ومجتمعية ساهمت في نشوء نوع من اللحمة والوطنية بين أجزاء العراق المختلفة والتي زادته أيضاً اتصالاً بالعالم المتقدم لا سيما الدول الأوربية، حاجم (2022)، فأن العراق خرج من الإمبراطورية بدوافع وتوجهات تنموية ضعيفة للحاكمية/القيادة السياسية و"بمؤسسية" إدارية ومؤسسات أخرى قانونية ومهنية/اقتصادية ومالية متواضعة والتي غلبت عليها العادات والتقاليد والأعراف، من ناحية، وهيكل إنتاجي متخلف اتسم بغلبة المهن اليدوية/الحرفية والتجارية والزراعية، بدون قاعدة صناعية حديثة، من ناحية أخرى. ففيما عدا الدوافع الاستقلالية للولاة المماليك و"التنموية" لداوود باشا، لم يكن للعراق خلال هذه القرون "قيادة" سياسية ذات دوافع وتوجهات تنموية. وحتى دوافع وموجة الإصلاحات (التنظيمات) التي بدأت منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر في الأستانة (عاصمة الامبراطورية)، واستمرت في عقود لاحقة، فأنها لم تؤثر كثيراً في اقطاعية تابعة كالعراق إلا في إصلاحات عامة، بالرغم من أهميتها لا سيما في استغلال الأراضي الزراعية وتطوير شيء من الإدارة الحكومية والتعليم، وربما نشوء شيء من "الشعور/الانتماء الوطني" في الحواضر.

وفي أواخر سنوات الإمبراطورية العثمانية وتفاقم ضعفها، فَرَضَت اتفاقية سايكس بيكو في 2016، قبل انتهاء الحرب العالمية الأولى، انتقال السيطرة على الهلال الخصيب وباقي المنطقة العربية في غرب آسيا من الحكم العثماني إلى الاستعمار الأوربي، حيث اتفقت بريطانيا وفرنسا، وروسيا قبل انسحابها بعد الثورة البلشفية، على اقتسام مجالات النفوذ/الحكم في هذه المنطقة. في ذلك الوقت كان البحث عن النفط والمصالح التجارية من دوافع هذا الاقتسام لا سيما في أيران والعراق والخليج العربي، عموماً.

وبصورة عامة يمكن القول إن المؤسسية/السياسية والاقتصادية والمجتمعية في العراق التي سادت اثناء العهد العثماني لمدة أربعة قرون وكذلك تلك التي سادت إثناء الإدارة والنفوذ/الانتداب البريطاني المباشر، حتى استقلال العراق اتسمت، بالتعابير الاقتصادية/المؤسسية المتداولة حالياً، بالنفعية "الاستغلالية" *extractive* وليست إعمارية/جامعة *inclusive*. سواء في تحصيل الضرائب الزراعية والتجنيد في الحروب العثمانية أو المصالح النفطية والحفاظ على أمان طرق التجارة من وإلى دول أسيا لا سيما الهند، للإدارة البريطانية.

ويمكن مقارنة ذلك مع نوع آخر من استعمار الدول الأوربية الاستيطاني، على سبيل المثال من قبل بريطانيا، في أمريكا الشمالية وأستراليا ونيوزيلاندا، الخ، الذي انطوى على تكوين مؤسسية حاكمية واقتصادية مشابهة، بشكل أو بآخر، للمؤسسية القائمة في بريطانيا. ولقد ساهم في قرار الاستيطان، من بين عوامل أخرى، ملائمة المناخ وما يتبعه من ظروف صحية مقبولة في الوقت الذي كان استعماراً استغلاليا في المناطق الاستوائية وغيرها والتي لم تتحقق فيها الظروف المناخية والظروف الصحية لتسهيل الاستيطان.[1] Acemoglu & Robinson (2012). أما في العراق فلقد واجه الاستعمار البريطاني مقاومة مسلحة عشائرية عامة في الوسط والجنوب توجت بثورة العشرين (1920)، بالإضافة للمناخ القاسي صيفاً وانتشار الأمراض. ولقد ساهم هاذان العاملان في أن يكون استعمارها استغلاليا، من ناحية، ولحماية خطوط التجارة مع آسيا، لا سيما الهند، من ناحية أخرى. ولقد ساهم ذلك، بدوره، بضعف الدوافع لتكوين مؤسسات جدية للحوكمة والتقدم الاقتصادي، كما هو الحال في المستعمرات الاستيطانية المشار أليها آنفاً. وبالرغم من أن الإدارة الأحدث بعد احتلال العراق من قبل بريطانيا اتجهت نحو جهود إدارية/مؤسسية وربما تنموية أكبر مما كان سائداً أثناء الحكم العثماني، غير أن جهود الإدارة البريطانية حتى نيل العراق استقلاله، في 3 تشرين الأول/أكتوبر 1932، كانت تنصب على تخفيض تكاليف الاحتلال في الوقت الذي كانت مصلحتها الاساسية هي الحفاظ على المصالح النفطية واللوجستية لطرق التجارة مع آسيا وفي مقدمتها الهند.

[1] لقد كان الاستعمار الاسباني في أمريكا اللاتينية، من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر، أكثر استغلالاً وقسوة وتدمير، على السكان الأصليين. ولقد استمرت بعض آثاره إلى الوقت الحاضر، من خلال استمرار جوانب من مؤسسية موروثة منذ تلك الفترة. أنظر: Acemoglu & Robinson (2012).

ثالثاً: الدوافع والتوجهات التنموية والمؤسسية الوطنية بعد الاستقلال

منذ تتويجه ملكاً على العراق في آب/أغسطس 1921 وأثناء فترة الانتداب البريطاني، وبعد الاستقلال، برز دور الملك فيصل الأول، في تكوين دولة موحدة مع دوافع وتوجهات تنموية وطنية من قبله ومن قبل وزراءه وحلفائه في الحكم والشخصيات والحركات السياسية، عموماً.[2] كما برز دور "جماعة الأهالي" في ترويج دوافع وتوجهات تنموية صناعية واجتماعية عامة، مرزا (2018).

واستمرت الدوافع والتوجهات التنموية من سمات الإدارة السياسية/الاقتصادية في العراق، خلال العقود الممتدة من ثلاثينيات القرن الماضي حتى نهاية سبعينياته، كما يتبين، جانب أساس منها، في الخطط الاقتصادية الجدية التي كانت الإدارة الاقتصادية/التخطيطية تحرص على رسمها ومناقشتها، في المجال الحكومي وفي المجال العام، ومتابعة تنفيذها وتعديل مسارهاُ وتقييم آثارها، دوريا. ولقد تمثلت هذه الخطط في "مناهج الأعمال العمرانية" خلال السنوات 1931–1949، والمناهج الاستثمارية لمجلس الأعمار/وزارة الأعمار، حتى سنة 1958، وبعد ذلك الخطط الاقتصادية لمجلس التخطيط/وزارة التخطيط حتى 1980/1979. كچەچي (2002)، مرزا (2018). هذا بالرغم من القلاقل السياسية والخلافات المجتمعية خلالها. ولكن هذه الدوافع والتوجهات تواضعت بعد ذلك، امتداداً من ثمانينيات القرن الماضي حتى شملت العقدين المنصرمين بعد تغيير 2003. ولقد تَنَاوَلْتُ ما يتعلق بالدوافع والتوجهات التنموية وسمات الإدارة السياسية/الاقتصادية، في العراق، بتفصيل كافٍ فيما نشرته سابقاً، ولا حاجة لتكراره هنا، حيث يمكن الرجوع أليه؛ انظر على سبيل المثال مرزا (2018، 2023، 2025–أ، 2025–ب).

وإذا كان يمكن تبرير استمرار تواضع الدوافع والتوجهات التنموية للتركيبة المؤسسية/السياسية خلال سنوات الحروب والعقوبات الدولية 1980–2002 فأن من الصعب تبرير ذلك بعد تغيير 2003. ولعل "سردية/جدلية" الاعتماد في تطوير العراق على السوق/القطاع الخاص، بعد التغيير، التي استمر تبنيها، بأسناد، صريح أو ضمني، من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تقاريرهما ومناقشاتهما الدورية والمستمرة مع السلطات العراقية، ربما ساهمت، من بين عوامل أخرى، في استمرار المؤسسية السياسية/الاقتصادية، فعلياً، في تجنب بذل الجهود الجدية والتخطيط الفعّال لتحقيق تغيير جوهري في الهيكل المؤسسي والهيكل الاقتصادي باتجاه تحقيق التنويع الاقتصادي وتضييق الهوة التكنولوجية مع العالم المتقدم والصاعد. أما النقاش بأن العراق فقط بحاجة لمؤسسات مماثلة لما هو سائد في الدول المتقدمة و/أو الصاعدة، لتحقيق التقدم والتطور المنشود،

[2] كما هو واضح في رسالة الملك فيصل الأول، في 15 آذار/مارس 1932، إلى وزراءه والتي بينت دوافعه التنموية والتوحيدية. أنظر نص الرسالة في: الحسني (2008، مقدمة الكتاب).

بالرغم من وجاهة إقامة مثل هذه المؤسسات وضرورة العديد منها، نقاش غير مقنع، فهذه المؤسسات إنما تمثل جانب من المتطلبات. كما أن السوق لا يمكنها خلق مثل هذه المؤسسات، إذا تُرِكَتْ على غاربها. لقد أثبتت تجارب النمو في الدول الشرق آسيوية خلال الثمانية عقود الماضية (اليابان، النمور الآسيوية، الصين، الخ) أن دور الادارة السياسية/الاقتصادية ودوافعها وتوجهاتها التنموية هو دور "سابق" ومركزي في خلق المؤسسات ومتابعة وتوجيه العملية التنموية. أما التعلل بالفساد والمحاصصة، لتقليل دور الدولة فهو أحد الأسباب لاستمرار تواضع التوجهات والدوافع التنموية، وما تؤدي أليه من عرقلة أو منع إقامة بنى مؤسسية محابية للنمو والتقدم. ذلك أن جهاز اداري/اقتصادي يتسم بالفساد والمحاصصة سوف يمنع أي شكل من اشكال التنمية المستدامة الجدية سواء كانت بقيادة السوق أو الإدارة الاقتصادية و/أو القطاعين العام والخاص، الخ. فالأصل، في كل الأحوال، هو تفعيل وتكثيف سياسات واجراءات مكافحة الفساد، التي هي من متطلبات تحقيق تنمية مستدامة.

رابعاً: التوجه التنموي المرتقب للإدارة الاقتصادية

لقد كَرَرْتُ الكتابة في هذا الموضوع في مختلف ما نشرته سابقاً، كما أشرت لذلك آنفاً، ولكن من المناسب، هنا، التذكير بالتوصية الأساسية لما نشرته، لا سيما وأن الإدارة الحالية بمنهاجها الوزاري شددت على التوجه في طريق إنمائي، كما أشرت لذلك في المقدمة. لذلك من المتوقع من الإدارة السياسية الاقتصادية الحالية، بقيادة رئيس الوزراء ومعاونة الوزراء والجهاز الإداري، عموماً، وبإسناد الكتل والمجموعات السياسية، الخ، القيام برسم وتفعيل وتنفيذ استراتيجيات وسياسات وإجراءات التنويع، في مجال التنمية الاقتصادية، بفعالية وإصرار دؤوبين. ومن المناسب الاستفادة، في هذا المجال، من تجارب الدول الصاعدة، لا سيما الشرق آسيوية، التي قامت على إدارة سياسية/اقتصادية فعالة وسياسات تنموية رصينة وتعاون القطاعين العام والخاص، في إطار سوق "موجه"، بغية تحقيق تنمية مستدامة.

ولا يمكن أن يتم ذلك فقط بتوجهات مختصرة وعامة. فالدول الجدية، في طريق التنمية، تبذل من الوقت والجهد ليس فقط في الاهتمام بشؤون الحكم والحصول على الاغلبية السياسية/البرلمانية والشعبية وإنما أيضاً في توفير البنى الأساسية والمؤسسية للإدارة والتخطيط الاقتصادي والتكنولوجي بمختلف جوانبه. وهذه كانت تجربة تاريخية، تحققت في الدول الرأسمالية المتقدمة والصاعدة، وفي كل هذه الدول، لا سيما الآسيوية، كان التخطيط، بمختلف آماده، جزءً أساسياً من عملية التنمية كما سيتين ذلك في الفقرتين *خامساً* و*سادسا*، أدناه، في الدول الشرق آسيوية. إن الفرق بين مختلف الأنظمة التي استخدمت أسلوب التخطيط هو في فعالية التخطيط، كونه تخطيط فعَال أو تخطيط متواضع، وكذلك بمدى اندفاع القيادة السياسية في تفعيل وتوجيه

التنمية من خلال أطر وحوافز تتبنى المؤسسات المناسبة للتنمية بما فيها آلية السوق الموجهة نحو التنمية والبناء وليس الاستغلال والاستفادة الريعية.

وفيما يتعلق بدور القادة السياسيون في الدول الصاعدة فلنا في تجربة قادة الصين والدول الاسيوية مثالاً يحتذي بجديتهم مثل *دينغ شياو بينغ* في الصين *ولي كوان يو* في سنغافورة و*مهاتير* محمد في ماليزيا، و*عهد ميجي* في اليابان وحديثاً في فيتنام عقب الحرب مع الولايات المتحدة، الخ، الذي كانوا متفانين بتقدم دولهم من خلال تكوين تحالفات سياسية/مجتمعية تنموية، من ناحية، ومناقشة ورسم ومتابعة تنفيذ وتعديل الخطط الاقتصادية والتكنولوجية وتنفيذها وتحديث مسارها لتحقيق التغير المطلوب، من ناحية أخرى. أنظر: Pritchett, *et al* (2018, Ch. 1, pp. 1-38). وأمتد الأمر إلى الاهتمام بالبحوث العلمية والتكنولوجية وتلقي المعرفة في مختلف المجالات، وبمختلف الوسائل.

خامساً: لمحات من التجربة الشرق آسيوية – الاتجاهات العامة

بالرغم من تشابه الكثير في البنى المؤسسية في التجربة التنموية الشرق آسيوية كتلك التي تواجدت في الدول المتقدمة التي سبقتها، إلا أن بعضها كما سيظهر في هذه الفقرة والتي تليها، اختلفت عنها بشكل أو بآخر. وتجدر الإشارة إلى أن كل التجارب الآسيوية التي سنأتي على ذكرها حققت جل نموها من خلال تضييق الفجوة التكنولوجية مع العالم المتقدم لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث عندما وصلت إلى مرحلة متقدمة، أي قريبة من الحدود التكنولوجية، *technological frontiers*، للعالم المتقدم/الولايات المتحدة أصبح لزاما عليها التحول نحو مؤسسات وأطر اقتصادية وسياسية ومجتمعية أكثر ملائمة للتقدم التكنولوجي على حدود المعرفة التكنولوجية العالمية. مع ملاحظة أن ردم/تضييق الفجوة التكنولوجية نفسه يتطلب الانفاق على البحوث التكنولوجية والبحوث في المجالات ذات العلاقة.

ولقد دفعت تجربة الدول الشرق آسيوية فيما يخص دور الدولة، من ناحية، وشكل ودرجة تعقيد البنى المؤسسية، من ناحية ثانية، ودور السوق وتفاعل القطاعين العام والخاص، من ناحية ثالثة، إلى تأطير في الأدب الاقتصادي لبعض عناصر هذه التجربة مقارنة بتجربة الدول المتقدمة التي سبقتها، فيما يخص استخلاص دروس وعِبَر يمكن الاهتداء بها في التطبيق التنموي الذي تحاوله الدول التي لا زالت في عداد الدول المتخلفة/النامية. على سبيل المثال، يتسائل الاقتصاديان Aghion & Howitt (الحاصلان على جائزة نوبل لسنة 2025)[3]، في كتابهما *The Economics of Growth*، سؤالاً *بلاغياً rhetorical* تعقبه إجابة،

[3] حصل هذان الاقتصاديان، مناصفة مع الاقتصادي J. Moykr، على جائزة نوبل للعلوم الاقتصادية، لسنة 2025، لمساهمتهم في بحث وتحليل النمو المستدام من خلال التقدم التكنولوجي.

في الاقتباس التالي: *"هل ينبغي لنا أن نوصي بتبني ذات المؤسسات لجميع البلدان؟ [ويجيبان] تشير نماذج النمو الداخلي التي تم تطويرها في الفصول السابقة [من كتابهم] إلى أننا يجب أن نفعل ذلك؛ على وجه الخصوص، حماية أفضل لحقوق الملكية، وضخ استثمارات أعلى في التعليم العالي في جميع البلدان وفي كافة أصقاع الأرض. ومع ذلك، يجادل Gerschenkron (1962) بأن الاقتصادات المتخلفة نسبيًا يمكنها اللحاق بالبلدان الأكثر تقدمًا بشكل أسرع من خلال إدخال مؤسسات ملائمة تعزز النمو في مرحلة مبكرة من التنمية، ولكنها قد تكف عن كونها كذلك في مرحلة لاحقة. وبناءً على ذلك، تمكنت دول مثل اليابان أو كوريا الجنوبية من تحقيق معدلات نمو مرتفعة للغاية منذ سنة 1945 وحتى تسعينيات القرن الماضي، وذلك بفضل ترتيبات مؤسسية انطوت على علاقات طويلة الأجل بين الشركات والبنوك، وهيمنة التكتلات conglomerates الضخمة، والتدخل الحكومي القوي من خلال ترويج الصادرات وتقديم القروض المدعومة لقطاع المشاريع. وتختلف هذه السياسات بدورها اختلافًا جوهريًا عن النموذج المؤسسي الأكثر استنادًا إلى السوق والقائم على مبدأ حرية التجارة (دعه يعمل laissez-faire) الذي رادته الولايات المتحدة، ويُروج له حاليًا لجميع البلدان كجزء مما يُعرف بـ إجماع واشنطن Washington Consensus."*

أنظر: Aghion & Howitt (2009, pp 237, 238).

وفي هذا السياق كما سيتبين بشكل أكثر تفصيلي في الفقرة التالية، يتبين وجود نمط مشترك، عموماً، في التطور وفي الممارسات والبنى المؤسسية للدول الثمانية الشرق آسيوية الواردة فيها، والتي اختلفت فيه، من ناحية، وتشابهت، من ناحية أخرى، عن تجربة الدول المتقدمة التي سبقتها، وكما يلي:

(1) مؤسسات حكومية قوية وفعّالة وسياسات وإجراءات ناجعة ومستمرة، عموماً، في مكافحة الفساد.

(2) سياسات صناعية استراتيجية.

(3) نمو اقتصادي قائم على التصدير.

(4) استثمار واسع في التعليم وتنمية رأس المال البشري.

(5) تنسيق وثيق بين الدولة والقطاع الخاص، في إطار من السوق "الموجه"، بدرجة أو بأخرى، عموماً.

(6) استقرار سياسي نسبي، وغالباً في ظل أنظمة سلطوية أو شبه سلطوية خلال مراحل النمو السريع.

كما يتبين منها أيضاً أن القيادة السياسية القوية (لقادة مثل *دينغ شياو بينغ*، *مهاتير محمد*، *لي كوان يو*، *بارك تشونغ هي*، و*قيادة الكومينتانغ*، الخ) لعبت أدوار مهمة من خلال دوافعها وتوجهاتها التنموية في إطلاق عملية التنمية. وكان للقدرات المؤسسية والبنى البيروقراطية وكفاءتها التي ساهم هؤلاء القادة والتحالفات الحاكمة والمساندة في تكوينها أثر كبير في استمرار عملية النمو والتنمية بعد رحيلهم عن الحكم. لذلك سأبين،

في الفقرة التالية، الأهمية الجوهرية لسياسي الصف الأول في قيادة العملية التنموية في ثمانية دول آسيوية. مع ملاحظة أن ستة من هذه الدول، اعتُبِرت من ضمن *"المعجزة الشرق آسيوية 'The Est Asian Miracle"* التي تضمنها كتاب البنك الدولي المثير للجدل، World Bank (1993).[4]

سادساً: لمحات من التجربة الشرق آسيوية – القادة السياسيون وتحالفاتهم، البنى المؤسسية، السوق، تفاعل القطاعين العام والخاص

إن ابراز دور القادة السياسيين، في المجال التنموي في هذه الدول، له أهمية باعتبارهم ربما كانوا أكثر تأثيراً، نسبياً، كأفراد من القادة السياسيين لنظرائهم في الدول الديمقراطية الرأسمالية. من جانب آخر.، فأن إبراز دورهم لا ينفي أهمية وجود أفراد وجماعات وتحالفات سياسية ومجتمعية واقتصادية، مساندة، ربما فاقوا في أدوارهم دور القادة السياسيين، من ناحية، وكان لا يمكن نجاح عملية التنمية بدونهم، من ناحية أخرى. ولكن تبقى أهمية القادة مركزية بسبب أن دورهم السياسي منح الآخرين حماية ومناخاً وتحفيزاً واستمرارية في العمل.

وتجدر الإشارة إلى انني فيما يلي سأعرض أدوار القادة بشكل مختصر، مع منح حالة الصين عرض أوسع قليلاً نسبيا، يتمثل في اقتباس من مصدر رصين. ويعود ذلك إلى أن التجربة الصينية اتسمت بحالة فريدة لبلد قارب عدد سكانه المليار عند انطلاق عملية التنمية الحديثة في 1978. فلقد استطاعت الصين انتشال حوالي 800 مليون شخص من حالة الفقر منذ ذلك الوقت، وحققت نمواً اقتصادياً سريعاً. وبالرغم من أن قيمة

---

[4] شمل الكتاب الصادر عن البنك الدولي World Bank (1993) ثمانية دول هي: اليابان، كوريا الجنوبية، تايوان، هونك كونك، تايلند، ماليزيا، اندونيسيا، سنغافورة. وبالرغم من رصانته وفائدته الكبيرة، فأن ما ورد فيه من تواضع ابراز أهمية مساهمة دور الدولة في التقدم الكبير لهذه الدول، قاد إلى تعرضه لانتقادات مهنية وسياسية، بما في ذلك الانتقاد من أحد مؤلفيه (Stiglitz) وكذلك إلى انتقاد في داخل أروقة البنك الدولي. إذ يبدو أنه تم تحريره وتعديله، بعد تقديم مسودته. أنظر: Krugman (1994), Wade (1994), Rodrik (1995), Stiglitz (1996), Birdsall (2025). كما قد يُسْتَشف، من بعض هذه المصادر، أن عدم شمول الصين في هذا الكتاب، اسوة بالدول الثمانية المشمولة فيه، ربما كان، بجانب منه، يعود لتجنب "الترويج" لتجربة الصين والدور المركزي، في تقدمها، لمساهمة الدولة والقطاع العام. من جانب آخر، وفي هذا السياق، من المناسب ملاحظة أن المصادر التي اشرت لها في الفقرتين *خامساً* و*سادساً*، في المتن، تتسم ببعض الاختلاف في التوجه. فكتاب البنك الدولي أكثر ميلاً لإبراز دور السوق ودور القطاع الخاص في تجربة الدول التي يعرضها الكتاب في الوقت الذي تتجه المصادر الأخرى، بدرجات مختلفة، في ابراز دور العوامل الفاعلة بشكل أكثر شمولاً، بما فيها دور الدولة وكذلك دور السوق والقطاعين العام والخاص والبنى المؤسسية. لذلك استَخْدَمْتُ كتاب البنك الدولي كمصدر مشترك، خلفي *background*، لستة من الدول الواردة في الفقرتين *خامساً* و*سادساً*، في هذه الورقة، في الوقت الذي ذَكَرْتُ المصادر الخاصة بكل دولة، بالإضافة للمصادر المذكورة أعلاه التي انتقدت كتاب البنك الدولي.

ناتجها المحلي الإجمالي (مقاسة بسعر صرف السوق) لا زالت تُكَوِّن حوالي 64% من قيمة ناتج الولايات المتحدة، في سنة 2024، ولكن من ناحية "الحجم/الكمية" فأن ناتجها المحلي الإجمالي (بقياس سعر صرف *تعادل القوة الشرائية Purchasing Power Parity, PPP,*) يتخطى هذه النسبة بكثير، حيث بلغت حوالي 131% من ناتج الولايات المتحدة في سنة 2024. كما أن الصين استطاعت الاقتراب كثيراً من حدود المعرفة والتطبيق التكنولوجي بعد ان استطاعت تضييق الفجوة التكنولوجية مع الولايات المتحدة/العالم المتقدم وهي الآن قوة اقتصادية كبرى، ويُعتقد أنها ستتحول أيضاً إلى قوة مالية وعسكرية كبرى، في المستقبل غير البعيد.[5، 6]

(6-1) اليابان – عهد ميجي *Meiji*

تشير كلمة عهد ميجي إلى فترة الحكومات "المتنورة" التي حققت ما يسمى *"إصلاح ميجي Meiji Restoration"*. ولقد ساد هذا العهد خلال السنوات 1868–1912. ولقد كان أهم القادة السياسيون خلالها: *أيتو هيروبومي* Ito Hirobumi *وأوكيبو توشيميجي* Okubo Toshimichi *وياماكاتا أيريتومو* Yamagata Aritomo. ولقد وضع *إصلاح ميجي* أسس البنى المؤسسية التي مَكَنَت اليابان لاحقاً من التحول إلى قوة صناعية كبرى. ومن أهم عوامل النجاح في هذه التجربة، ما يلي:

(1) التحديث المؤسسي: إلغاء النظام الإقطاعي، إنشاء وزارات ومؤسسات حديثة، تطوير نظام ضريبي وطني.

(2) تنمية رأس المال البشري: التعليم الإلزامي الشامل، التدريب التقني، رفع مستويات معرفة القراءة والكتابة.

---

[5] *"على مدى الأربعين سنة الماضية، انخفض عدد الأشخاص في الصين الذين تقل دخولهم عن 1.90 دولار يومياً للشخص [بسعر صرف تعادل القوة الشرائية للدولار الدولي لسنة 2011] – وهو خط الفقر الدولي كما حدده البنك الدولي لتتبع الفقر المُدقع عالمياً – بما يقارب 800 مليون شخص. وبهذا، ساهمت الصين بما يقارب ثلاثة أرباع الانخفاض العالمي في عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مُدقع. ووفقًا لخط الفقر الوطني الحالي في الصين، انخفض عدد الفقراء بمقدار 770 مليون شخص خلال الفترة ذاتها ... وهذا انجاز غير مسبوق"*. أنظر: World Bank & DRC (2022).

[6] بقياس سعر صرف السوق بلغ الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2024 في الصين حوالي 18.7 ترليون دولار مقابل حوالي 29.2 ترليون دولار في الولايات المتحدة. أما بقياس سعر صرف تعادل القوة الشرائية للدولار الدولي لسنة 2024، فأن الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2024 بلغ حوالي 38.2 ترليون دولار في الصين مقابل حوالي 29.2 ترليون دولار في الولايات المتحدة. ومن المناسب ملاحظة أنه بما أن الولايات المتحدة هي نقطة الاشارة *numeraire* في حسابات البنك الدولي لنواتج دول العالم بقياس سعر صرف تعادل القوة الشرائية، فأن ناتجها المحلي الإجمالي بقياس سعر صرف السوق وبقياس سعر صرف تعادل القوة الشرائية، متطابق. الأرقام من بيانات البنك الدولي، للولايات المتحدة والصين. من خلال الرابطين التاليين، تباعاً، https://data.worldbank.org/country/united-states، https://data.worldbank.org/country/china.

(3) السياسة الصناعية: تأسيس صناعات برعاية الدولة وإنشاء مصانع حكومية نموذجية وفي ذات الوقت خصخصة مشاريع حكومية متعثرة، نقل التكنولوجيا من الغرب، ربط التصنيع بعملية التحديث العسكري، الاستثمار في البنى الاساسية.

أنظر: Gordon (2003).

(6-2) كوريا الجنوبية – بارك تشونغ هي Park Chung Hee

حَكَم *بارك تشونغ هي* كوريا الجنوبية بين عامي 1961 و1979. وهو يُعتبر، عموماً، المهندس الأساسي للنهضة الاقتصادية الكورية. ولقد كان العهد التنموي الذي أسسه بارك عاملاً حاسماً في التصنيع فيها رغم تكلفته السياسية. ومن أهم عوامل نجاح هذا العهد، ما يلي:

(1) الإدارة الاقتصادية: انشاء مؤسسات تخطيط قوية مثل مجلس التخطيط الاقتصادي، وتطبّيق ومتابعة تنفيذ خططاً خمسية.

(2) العلاقات بين الدولة والأعمال: بيروقراطية كفؤة، دعم مشروط بالأداء، انضباط تصديري، سيطرة الدولة على القطاع المالي بتوجيه الاستثمار نحو قطاعات محددة، تنسيق وثيق بين الدولة والشركات الخاصة.

(3) النمو القائم على التصدير: تحديد أهداف تصديرية واضحة، حوافز للمصدرين، تعزيز القدرة التنافسية العالمية، تسريع التصنيع.

(4) تطوير التكتلات الصناعية الكبرى، *Chaebols*: دعم شركات عملاقة مثل *Samsung* و*Hyundai*، الخ، والانتقال من الصناعات الخفيفة إلى الصناعات الثقيلة والكيماوية.

(5) السيطرة السلطوية: قمع المعارضة السياسية، السيطرة على الحركة العمالية.

أنظر: Byung-Kook & Vogel (2011).

(6-3) سنغافورة – لي كوان يو Lee Kuan Yew

تولى *لي كوان يو* السلطة في سنغافورة من 1959 إلى 1990. ولقد اتسم عهده بقيادة كفؤة ومؤسسات قوية فعالة. وبالإضافة لذلك، فأن من أهم عوامل نجاح التنمية في سنغافورة، ما يلي:

(1) تكوين مؤسسية مقتدرة: جهاز بيروقراطي عالي الكفاءة، تخطيط اقتصادي طويل الأمد، مؤسسات قوية لمكافحة الفساد.

(2) تطور تنموي سريع: تطوير الصناعات التصديرية، بناء بنى أساسية عالية المستوى، الانتقال إلى الخدمات المالية والتكنولوجية.

(3) تنمية رأس المال البشري: استثمارات كبيرة في التعليم. تطوير المهارات، التدريب التقني والمهني.

(4) الاستثمار الأجنبي: اجتذاب الشركات متعددة الجنسيات، دمج سنغافورة في شبكات الإنتاج العالمية.

(5) الاستقرار والانضباط الاجتماعي: برامج الإسكان العام، الحفاظ على النظام الاجتماعي، سياسات إدارة التنوع العرقي.

ولكن هذا النجاح والنمو السريع والتحول الهيكلي، رافقه. تقييد المنافسة السياسية، محدودية الحريات المدنية، وهيمنة حزب سياسي واحد لفترات طويلة.

أنظر: Low (1998).

(6-4) ماليزيا – مهاتير محمد Mahathir Mohamad

تولّى *مهاتير* محمد رئاسة الوزراء في ماليزيا خلال الفترة 1981–2003، ثم لفترة قصيرة بين 2018–2020. ويعتبر مهاتير السياسي الرئيسي الذي قاد مسار تحول ماليزيا إلى اقتصاد متنوع قائم على التصنيع. ومن أهم عوامل هذا النجاح في هذا الخصوص، ما يلي:

(1) استراتيجية الدولة التنموية وتبني خطط طويلة المدى مثل رؤية 2020: توجيه الدولة لعملية التصنيع بشكل فعال، تشجيع الصناعات الثقيلة من خلال الشركات المملوكة للدولة، تبني سياسات صناعية نشطة بدلاً من الاعتماد على قوى السوق الحرة وحدها. وشمل ذلك نقل ماليزيا من اقتصاد زراعي قائم على السلع الأولية إلى اقتصاد صناعي، ثم لاحقاً إلى الصناعات الثقيلة والخدمات.

(2) التصنيع الموجه للتصدير: اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة من اليابان ودول شرق آسيا، توسيع صادرات الصناعات الإلكترونية والتصنيعية.

(3) بناء طبقة رأسمالية وطنية: الاستمرار في تنفيذ السياسة الاقتصادية الجديدة *NEP*، تقليص التفاوت الاقتصادي بين المجموعات العرقية، من خلال سياسات التمييز الإيجابي *بوميبوترا* ضمن إطار السياسة الاقتصادية الجديدة، لا سيما خلق طبقة رجال أعمال من عرق الملايو عبر تدخل الدولة في توزيع الأسهم والعقود.

(4) كان فرض القيود على تحويل رأس المال (في ميزان المدفوعات)، خلال أزمة 1997–1998، دفاعاً ناجحاً عن السيادة الاقتصادية ضد وصفات صندوق النقد الدولي.

غير أن هذا النجاح والنمو السريع والتحول الهيكلي، رافقه تزايد التفاوت في الدخول والثروات، وانتشار المحسوبية والرأسمالية المرتبطة بالنخب السياسية، وارتفاع تكاليف بعض المشاريع الصناعية الحكومية وضعف القيود المؤسسية على السلطة التنفيذية.

أنظر: Gomez & Jomo (1999).

(6–5) إندونيسيا – سوهارتو *Suharto*

حَكَمَ *سوهارتو* إندونيسيا من 1967 إلى 1998. ولقد اتسم عهده بتحقيق نمو اقتصادي سريعً وخفضاً للفقر. لكنه أضعف في الوقت نفسه التطور المؤسسي طويل الأمد مع مظاهر من الفساد والمحسوبية بالإضافة للعنف الذي بدء به عهده. ومن أهم عوامل النمو الاقتصادي وخفض الفقر، ما يلي:

(1) الاستقرار الاقتصادي الكلي: السيطرة على التضخم المرتفع، الانضباط المالي، إعادة الاستقرار للاقتصاد.

(2) الإدارة التكنوقراطية: الاعتماد على مجموعة من الاقتصاديين المدربين في الغرب، سياسات اقتصادية عملية ومرنة.

(3) التصنيع والانفتاح: الانتقال من سياسات/استراتيجيات الإحلال محل الواردات إلى التصنيع الموجّه للتصدير، مع استمرار دور الشركات الحكومية والتكتلات المرتبطة بالنظام.

(4) النمو المعتمد على الموارد: الاستفادة من عوائد تصدير النفط لتمويل البنى الاساسية والتنمية الريفية.

أنظر: Hill (2000).

(6–6) فيتنام – إصلاحات "التجديد/دوي موي *Đổi Mới*"

تُنسب التنمية الاقتصادية في فيتنام عادةً إلى قيادة الحزب الحاكم أكثر من ارتباطها بقائد سياسي معين. وكان التحول الرئيسي يتمثل في إصلاحات *"التجديد Đổi Mới"* التي بدأت عام 1986. وتُعد فيتنام، بجانب الصين، واحدة من التجارب الناجحة في الإصلاح التدريجي للسوق تحت حكم شيوعي. فلقد كانت الإصلاحات تطبق نتيجة نقاشات داخل الحزب والتعلّم من التجربة الصينية ومن إخفاقات الثمانينيات في فيتنام. ومن أهم عوامل نجاح التجربة الفيتنامية، ما يلي:

(1) الانتقال التدريجي إلى اقتصاد السوق. ويشمل ذلك التحول من التخطيط المركزي إلى اقتصاد سوق ذو توجه اشتراكي، مع تقنين دور القطاع الخاص، تحرير الأسعار.

(2) الإصلاح الزراعي وتقليص الفقر: تفكيك التعاونيات الزراعية ومنح الأسر حق إدارة الأراضي الزراعية، رفع الإنتاجية، تقليص الفقر بشكل كبير.

(3) التصنيع الموجه للتصدير: الاندماج في الاقتصاد العالمي، اجتذاب الاستثمارات الأجنبية، توسيع الصادرات الصناعية.

(4) تقوية قدرة الدولة الإدارية/الاقتصادية: جهاز بيروقراطي فعال، تخطيط طويل الأجل، مع الحفاظ على حكم الحزب الواحد.

أنظر: Beresford, M. (2008).

(6-7) تايوان – الحزب القومي/الكومينتانغ

تُعد تايوان أحد أمثلة نجاح التجربة التنموية التي تجمع بين توجيه الدولة وآليات السوق. وترتبط تجربة التنمية فيها بقيادة *الكومينتانغ* (Kuomintang)، ولا سيما في عهدي *تشيانغ كاي-تشيك* Chiang Kai-shek و*تشاينغ تشنغ-كو* Chiang Ching-kuo. ومن أهم عوامل نجاح تجربتها، ما يلي:

(1) الإصلاح الزراعي والتصنيع المبكر: بعد 1949، نفّذ *الكومينتانغ* إصلاحاً زراعياً جذرياً، وبنى قطاعاً حكومياً قوياً، واعتمد على مساعدات أمريكية.

(2) تخطيط اقتصادي فعال، سياسات صناعية موجهة، تدخل استراتيجي للدولة. تقليل التفاوت الاجتماعي؛ مما خلق قاعدة اجتماعية واقتصادية متوازنة.

(3) التحول إلى التصدير: منذ أواخر الخمسينيات، اتجهت تايوان نحو التصنيع الموجّه للتصدير، مع بيروقراطية اقتصادية عالية الكفاءة، واعتماد على شركات خاصة صغيرة ومتوسطة بدلاً من التكتلات الكبرى.

(4) الارتقاء التكنولوجي: الانتقال من الصناعات كثيفة العمالة إلى الصناعات كثيفة التكنولوجيا.

(5) السلطوية ثم الديمقراطية: حققت تايوان نمواً سريعاً تحت حكم سلطوي، لكنها انتقلت لاحقاً إلى الديمقراطية دون تأثير سلبي على نموذجها الاقتصادي.

أنظر: Wade (2003).

(6-8) الصين – دينغ شياو بينغ *Deng Xiaoping*

أصبح *دينغ شياو بينغ* سكرتيراً عاماً للحزب الشيوعي الصيني في سنة 1956 واستمر كذلك حتى أُقصي من منصبه في سنة 1967 بعيد انطلاق الثورة الثقافية (التي بدأت في 1966). ويبين الاقتباس التالي الدور الكبير لهذا القائد، خلال فترة قيادته الفعلية منذ سنة 1978 وحتى بعد "تقاعده" في أواخر الثمانينيات/أوائل التسعينيات، في تحقيق النمو الاقتصادي والتكنولوجي الباهر في الصين الذي استمر حتى الآن: "وخلال ذلك العقد [1956–1967] لم يتحمل أحد مسؤولية أكبر منه في بناء النظام [القائم] وإدارته. وخلال السنوات الثلاث والنصف، بعد إقصائه، التي قضاها في الريف من سنة 1969 إلى سنة 1973، لم يفكر أحد ممن شغلوا مناصب عليا بعمق أكبر في الأخطاء التي شابَت نظام الصين [في السنوات المنصرمة] وما كان يجب القيام به أكثر منه. وفي سنة 1978 الذي عاد فيه لمركز الصدارة، فعلياً كالقائد الأعلى *Paramount Leader*، للحزب والدولة، لم يكن لدى دينغ مخطط واضح حول كيفية جلب الثروة للشعب والقوة للبلاد؛ وبدلاً من ذلك، كما ردد مراراً مقولة واسعة الانتشار، كان يتلمس الأحجار ليتحسس خطواته أثناء عبور النهر.[7] لكنه كان يمتلك إطاراً فكرياً لكيفية المضي قدماً. فقد أراد فتح البلاد على مصراعيها أمام العلوم والتكنولوجيا وأنظمة الإدارة والأفكار الجديدة من أي مكان في العالم، بغض النظر عن النظام السياسي لتلك الدول. وكان يدرك أن القوى المحركة الجديدة في آسيا — اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة — كانت تنمو بشكل أسرع من أي دول أخرى في التاريخ. لكن دينغ أدرك أيضاً أنه لا يمكنه ببساطة استيراد نظام كامل من الخارج، إذ لا يمكن لأي نظام غريب أن يناسب احتياجات الصين الفريدة — التي تمتلك تراثاً ثقافياً غنياً ولكنها في الوقت نفسه ضخمة ومتنوعة وفقيرة. لقد أدرك ما لم يدركه بعض اقتصاديو السوق الحر، وهو أنه لا يمكن للمرء حل المشكلات بمجرد فتح الأسواق؛ بل يتعين عليه بناء المؤسسات تدريجياً. وكان يُشجع المسؤولين الآخرين على توسيع آفاقهم، والذهاب إلى كل مكان لتعلم أسباب النجاح، وجلب التكنولوجيا المجرّبة والممارسات الإدارية الواعدة، وإجراء التجارب لمعرفة ما سينجح منها في الداخل. كما ساعد في تمهيد الطريق من خلال

[7] عندما عاد *دينغ شياو بينغ* إلى السلطة لم يعود كسكرتير عام للحزب وإنما كرئيس اللجنة المركزية العسكرية.

تطوير علاقات جيدة مع الدول الأخرى لتكون متقبلة للعمل مع الصين. ولتوفير النظام والانضباط خلال عملية إعادة البناء هذه، كان يؤمن بوجود منظمة واحدة فقط قادرة على إدارة هذه العملية — وهي [الحزب]. وكان القادة الأكثر خبرة المتاحون في الصين سنة 1978 هم قادة الحزب الذين ارتقوا إلى مستويات المسؤولية في الخمسينيات وأوائل الستينيات؛ فكان بحاجة إلى إعادتهم. كما كان يتعين تدريب الشباب في الخارج ليعودوا بأفضل الأفكار، وأفضل العلوم، وأفضل التقنيات من أي مكان في العالم. إن إدخال طرق جديدة سيكون أمراً مزعجاً ومربكاً للغاية؛ بل إن [الحزب] نفسه سيتعين عليه تغيير أهدافه وأساليب عمله بشكل جذري. وبصفته القائد الأعلى، لم يكن دينغ يرى أن دوره يكمن في ابتكار أفكار جديدة، بل كان يرى أن مهمته هي إدارة هذه العملية المربكة المتمثلة في تصميم منظومة جديدة وتطبيقها. كانت المسؤولية النهائية تقع على عاتقه، وكان بحاجة إلى اتخاذ قرارات صائبة بناءً على تقدير سليم للأمور. كما كان بحاجة إلى اختيار نواة من زملاء العمل الذين يمكنهم مشاركته المسؤولية في توجيه المنظومة، وكان عليه أن ينشئ بسرعة تنظيماً يتيح لهم العمل معاً بفعالية. كان بحاجة إلى الحصول على أفضل المعلومات الممكنة حول ما يحدث بالفعل داخل البلاد وما يجري في الخارج. وكان عليه بث الأمل دون رفع سقف التوقعات إلى مستويات غير واقعية، كما فعل ماوتسي تونغ عام 1958. وتوجب عليه أيضاً شرح الموقف للمسؤولين وللجمهور، وضبط وتيرة التغييرات حتى يتمكن الناس من تقبلها ولا تنقسم البلاد وتتفكك. وعلى الرغم من أنه كان يتمتع بنفوذ وقوة هائلتين، إلا أنه كان يعلم أنه يتعين عليه أن يكون حساساً للأجواء السياسية السائدة بين زملائه إذا أراد لهم أن ينفذوا ما يوجه به. وكان بحاجة إلى السماح بقدر من الاستقرار في الوظائف والحياة اليومية حتى في الوقت الذي يمر فيه النظام بتغييرات جذرية. باختصار، واجه دينغ مهمة شاقة وغير مسبوقة: ففي ذلك الوقت، لم تكن هناك أي دولة اشتراكية أخرى قد نجحت في إصلاح نظامها الاقتصادي وتحقيق نمو سريع مستدام، فما بالك بدولة يبلغ عدد سكانها مليار نسمة وتعيش في حالة من الفوضى والاضطراب". اقتباس من مقدمة كتاب Vogel (2011).

أنظر أيضاً: Garnaut & Liang (1999).

مصادر الورقة

الحسني، عبد الرزاق (2008) *تاريخ العراق السياسي الحديث، الجزء الأول*، الطبعة الثامنة، الرافدين للطباعة والنشر، بيروت، (الطبعة الأولى تموز/يوليو 1948).

الزيدي، علي (2026) *المنهاج الوزاري لحكومة العراق (2026 – 2029)*، رئيس الوزراء المكلف، أيار/مايو.

حاجم، أسيل (2022) "مظاهر النهضة الحديثة في العراق في العهد العثماني المتأخر"، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، 1 تشرين الثاني/نوفمبر.

كچەچي، صباح (2002) *التخطيط الصناعي في العراق، أساليبه، تطبيقاته، وأجهزته، الجزء الأول، للفترة 1921–1980*، بيت الحكمة، بغداد.

مرزا، علي خضير (2018) *الاقتصاد العراقي – الأزمات والتنمية*، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، آب/أغسطس.

مرزا، علي (2023) "الدوافع والتوجهات التنموية في العراق: 1951–1980، 2003–2022"، ورقة نُشرت في الموقع الإلكتروني لشبكة الاقتصاديين العراقيين في 22 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وأعيد نشر نسخة منقحة منها في: مرزا، علي خضير (2025) *أوراق اقتصادية ونفطية – العراق والعالم، المجلد الرابع*، شبكة الاقتصاديين العراقيين، حزيران/يونيو 2025، Merza-Iraq_&_the_World_Volume_IV.

_____ (2025–أ) "ملاحظات على الإطار الاقتصادي/الكلي لخطة التنمية الوطنية 2024 – 2028"، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 19 شباط/فبراير 2025، وأعيد نشر نسخة منقحة منها في: مرزا، علي خضير (2025) *أوراق اقتصادية ونفطية – العراق والعالم، المجلد الرابع*، شبكة الاقتصاديين العراقيين، حزيران/يونيو 2025، الصفحات 183–204، Merza-Iraq_&_the_World_Volume_IV.

_____ (2025–ب) "الحاجة لدوافع ومؤسسية تنموية/تخطيطية فَعّالة في العراق – نمط النمو الاقتصادي والمؤسسية التخطيطية والقطاعين العام والخاص 2003–2024"، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 22 أيلول/سبتمبر، Merza-Iraq-Effective-Development-Motivations-&-Institutions.

_____ (2026) "تبعات نفطية لحرب الخليج 2026 – دروس وعِبَر"، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 4 أيار/يونيو، Merza-War-in-ME-&-Future-of-Oil.

Acemoglu, D., Robinson, J. (2012) *Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity, and Poverty,* Crown Publishers, New York.

Aghion, P., Howitt P. (2009) *The Economics of Growth*, MIT Press, Cambridge, Massachusetts,

Beresford, Melanie (2008) 'Đổi Mới in Review: The Challenges of Building Market Socialism in Vietnam', Journal of Contemporary Asia, Volume 38, Issue 2.

Birdsall, N. (2025) 'The World Bank's East Asian Miracle: Too Much a Product of Its Time?', Journal of Economic Perspectives, Vol. 39, No. 4, Fall.

Byung-Kook, J. & Vogel, E. (2011) *The Park Chung Hee Era: The Transformation of South Korea,* Harvard University Press.

Garnaut, R. and Liang, S., Eds. (1999) *China: Twenty Years of Economic Reform*, Australian National University, E Press. First Published by Asias Pacific Press, This edition 2012, ANU E Press.

Gerschenkron, A. (1962) *Economic Backwardness in Historical Perspective*, Harvard University Press.

Gomez, E. & Jomo. K. (1999) *Malaysia's Political Economy: Politics, Patronage and Profits*, Cambridge University Press.

Gordon, A. (2003) *A Modern History of Japan: From Tokugawa Times to the Present*, Oxford University Press.

Hill, H. (2000) *The Indonesian Economy*, Cambridge University Press.

Krugman, P. (1994) 'The Myth of Asia's Miracle,' *Foreign Affairs*, Vol. 73, No. 6 (November/December 1994), pp. 62–78.

Low, Linda (1998) *The Political Economy of a City-State: Government-Made Singapore*, Oxford University Press.

Pritchett, L., Sen, K., Werker, E., Eds. (2018) *Deals and Development - The Political Dynamics of Growth Episodes*, Oxford University Press.

Rodrik, D. (1995) 'Getting interventions right: How South Korea and Taiwan grew rich'. Economic Policy, 10 (20), pp. 53–107.

Stiglitz, J. (1996) 'Some lessons from the East Asian miracle', The World Bank Research Observer, 11(2), pp. 151–177.

Vogel, E. (2011) *Deng Xiaoping and the Transformation of China,* Belknap Press of Harvard University Press Cambridge, Massachusetts.

Wade, R. (1994) 'Why isn't the whole world experimenting with the East Asian model to develop?: Review of the East Asian miracle', World Development, Volume 22, Issue 4, April.

_____ (2003) *Governing the Market: Economic Theory and the Role of Government in East Asian Industrialization*, Princeton University Press.

World Bank (1993) *The East Asian Miracle – Economic Growth and Public Policy*, Oxford University Press.

World Bank and Development Research Center of the State Council, the People's Republic of China, DRC (2022) *Four Decades of Poverty Reduction in China-Drivers, Insights for the World, and the Way Ahead*, Oxford University Press.